مشاريع التقسيم الاستعمارية في الوطن العربي:
مشروع فصل الصحراء عن الجزائر ومحاولة تقسيم العراق
مقاربة تاريخية

د/ صباح نوري هادي العبيدي
كلية التربية الاساسية
جامعة ديالى/ العراق

مقدمة:

ان من يقرا التاريخ سيفهم من إن ما تعرض له الوطن العربي من قبل ويتعرض إليه الآن يحدث من قبيل المصادفة. وللأسف إن مثقفنا والذين يشتغلون بالسياسة لم يعيدوا قراءة تاريخنا بالعمق الذي يجعلهم قادرين على فهم أن الحاضر من رحم الماضي والمستقبل وليد الحاضر. وإن ما حدث ويحدث للعالم العربي في التاريخ المعاصر ليس من قبيل الصدفة بل هو نتيجة مخطط استعماري حتى يكون الوطن العربي، بثرواته وإمكانياته اللوجستية، تحت ادراس الدول الاستعمارية تمضغ به متى تشاء. وان ما يحدث أمام أعيننا في سوريا واليمن والعراق والسودان وفلسطين وغيرها من الدول العربية شاهد على ذلك، والبقية آتية إذا بقينا في سبات عميق فيجب علينا أن نستيقظ ونحفر الصخر بأظفارنا دفاعا عن أنفسنا حتى لا يجرفنا الطوفان القادم، والذي قد لا يبق على العرب إلا أثراً بعد عين، كما قال أسلافنا.

ومن هذا المنطلق، جاءت الفكرة لدراسة موضوع البحث الموسوم: (**مشاريع التقسيم الاستعمارية في الوطن العربي:**

مشروع فصل الصحراء عن الجزائر ومحاولة تقسيم العراق مقاربة تاريخية)، حيث حاولنا من خلاله تقديم نموذجين مختلفين من شخوص التنفيذ، ولكنهما متشابهان من حيث المخطط والنتائج، يظهر الفعل، الاستعماري، ورد الفعل، الوطني، في التحدي والاستجابة. ومن هنا، جاءت فكرة دراسة محاولات الفرنسيين في فصل الصحراء عن الجزائر بعدما آفل مشروعها الاستعماري بالجزائر، لأنها أرادت الخروج بأقل الخسائر. وكذلك دراسة ما يجري في العراق والمحاولات التي تقوم بها قوى إقليمية ودولية من اجل تكريس مفاهيم الانقسام والتقسيم في ثنايا المجتمع العراقي، لأنها ترى في ذلك الوسيلة الوحيدة التي تبقيها جاثمة على صدور العراقيين. وما يحدث من ماسي الآن خير دليل على ذلك، فالعراقيون لم يكونوا مثلما تحاول تلك القوى من وضعهم في قوالب التطرف والطائفية والعنصرية، والتي أخذت تشكل معاول الطامعين في تحطيم فسيفساء مجتمعا راقيا عبر آلاف السنين. وفي نهاية البحث حاولنا بيان مقاربة تاريخية عما حدث وكيف لنا الخروج من هذا الظرف العصيب.

أولا: محاولة فصل الصحراء عن الجزائر

تعد قضية الصحراء الجزائرية من القضايا التي حاول الاستعمار الفرنسي اتخذها ورقة للضغط على جبهة التحرير الوطني(1)، وفي ذات الوقت الخروج بأقل الخسائر الممكنة في حال نجاح الجزائريين في فرض الأمر الواقع وتحقيق الاستقلال. وزادت أهمية الصحراء الجزائرية التي تمتاز بموقعها الجيوسياسي، إذ تعتبر عصبا هاما في الربط بين الفضاءات

الإقليمية والدولية في منطقة الصحراء الكبرى، اكتشاف ثروات طبيعية هائلة (النفط والغاز) فيها[2]، إلى جانب جعل فرنسا الصحراء الجزائرية مقرا لمشروعها النووي، حيث تقرر إجراء التجارب النووية فيها[3]. ونتيجة ذلك قررت السلطات الفرنسية العمل على فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال وإقامة كيان سياسي تابع لها[4].

وعندما اندلعت الثورة الجزائرية في الأول من تشرين الثاني عام 1954 من اجل انهاء الاحتلال الفرنسي وتحقيق الاستقلال، جعلت نصب عينها استرجاع السيادة الوطنية على كافة التراب الوطني بقطاعيه التلي والصحراوي، مؤكدة بأن الجزائر واحدة موحدة أرضا وشعبا، وأن لا مجال للمساومة في هذا الشأن، ولا جدوى من أي مفاوضات مع الفرنسيين، تؤدي إلى تقسيم البلاد بأي شكل أو صيغة كانت. هذه القاعدة أكد عليها كل قادة جبهة التحرير الوطني بمناسبة أو بغير مناسبة، وأمام مختلف المحافل الإقليمية والدولية، وأكدت عليها جميع مواثيق الثورة، من بيان أول تشرين الثاني إلى غاية قبول الفرنسيين لأمر الواقع[5].

1. أهمية الصحراء الجزائرية:

تتميز الصحراء الجزائرية بموقع إستراتيجي هام، فامتدادها الواسع ومحاذاتها للكثير من البلدان والشعوب يمكن أي طامح أو طامع أو غاز من التغلغل في أعماق إفريقيا ومن ثمة بسط السيطرة عليها، كما أن باطن هذه الصحراء اكتشف أنه يزخر بالكثير من المعادن والكنوز النفيسة. وإذا كانت فرنسا تقدر منذ استكمال احتلالها للجزائر الأهمية القصوى لموقع الصحراء، الذي مكنها فعلا من التوغل داخل القارة السمراء، وبث سيطرتها على الكثير

من أراضيها وشعوبها، فإن تقديرها للأهمية الاقتصادية التي تحضي بها الصحراء لم تظهر إلا مع بداية الخمسينات من القرن العشرين وبالضبط بعد اكتشاف الغاز والبترول. وللعلم فقد تم اكتشاف الغاز بداية، في جبل "برقة" جنوب مدينة عين صالح عام 1954، أما البترول فقد اكتشفت أول حقوله بمنطقة "حاسي مسعود"، في شهر كانون الثاني من عام 1956 [6].

لقد كان لاكتشاف النفط والغاز في هذه الأثناء، واستمرار السيطرة الفرنسية على العديد من البلدان الإفريقية، وبداية تبلور فكرة جعل الأراضي الصحراوية، عموما والجزائرية خصوصا، حقلا خصباً للتجارب الفرنسية النووية بعيدا عن الأنظار أو جلب الانتباه الدول الكبرى. ونتيجة هذه المعطيات رفضت سلطات الاحتلال الفرنسي التفاوض مع قيادة جبهة التحرير بخصوص مستقبل الصحراء، وبعد فشلها في ثني الإرادة الجزائرية، حاول رمي القضية في مرمى الأفارقة من خلال دعوته لجعل الصحراء الجزائرية مجالا دولية، وتقسيمه بين الأفارقة، الذين يجب أن تكون فرنسا حكما بينهم، حتى لا يتنازعون عليها. وقد اعتقد الفرنسيون، أنهم بهذه الخطوة، سيجبرون قادة الثورة الجزائرية على عدم التمسك بالصحراء وتضعف موقفهم في أي مفاوضات، وأن الدول الإفريقية ستنجر إلى هذا المسعى الفرنسي وتدخل في صراع، لن يكون له آخر، مع جبهة التحرير الوطني، وبالتالي فإن فرنسا التي كانت جزء من المشكلة ستكون جزء من الحل[7].

2. الأهداف الفرنسية من محاولة فصل الصحراء:

من الطبيعي أن تكون هناك جملة من الأهداف التي جعلت فرنسا تعمل جاهدة على فصل الصحراء عن الجزائر، ويمكننا ذكرها بالشكل الآتي:

أ. الأهداف الاقتصادية:

تعد الأهداف الاقتصادية في مقدمة الدوافع التي حركت الحكومة الفرنسية على العمل من أجل فصل الصحراء عن الجزائر، واتضح ذلك جليا بعد اكتشاف جحم الموارد الأولية التي تزخر بها باطن المنطقة[8]. وتتجلى اهمية هذه الأهداف ما اشار اليه أحد الكتاب الفرنسيين يدعى بيير كورنييه(Pierre Cornet) مؤلف كتاب (الصحاري أرض الغد)، حيث يقتبس منه الكاتب مسعود مجاهد، حين يقول: **"إن الصحراء الأمل المرتقب لإنقاذ الإمبراطورية الفرنسية من الانهيار، لكونها تزخر بثروات باطنية من خامات صناعية كثيرة كالفحم، ومعادن في كولمب، بشار وتندوف... ولكن الثروة الرئيسية في الصحراء تتمثل اليوم في الزيت والغاز بعد اكتشافهما في منطقة حاسي مسعود"**[9] ، هذا الاكتشاف الذي أسال لعاب ديغول[10] وجعله يزور الجنوب الجزائري في اب عام 1957، حيث أثنى على العمال واعد أن هذا الإنجاز يمكن أن يغير مستقبل فرنسا. وأشار في مذكراته، قائلا: **"أن بوسعنا البقاء في الصحراء مهما حصل للحفاظ على آبار البترول التي استخرجناه"**[11].

وعلى الرغم من اكتشاف النفط كان متأخراً في الجزائر، إذ أشارت بعض الدراسات الجيولوجية إلى إمكانية وجود النفط في

الصحراء الجزائرية عشية الحرب العالمية الثانية. إذ رجح العالم الجيولوجي الفرنسي كليون احتمال وجود النفط في الصحراء عام 1939[12]. وعلى اثر ذلك، بدأت عمليات البحث والتنقيب من قبل عدد من الشركات النفطية العالمية، وكانت العمليات هذه تظهر إمكانية العثور على كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، ومع تطور عمليات البحث قامت الحكومة الفرنسية بإنشاء (مكتب البحوث البترولية)، وأعقبها تأسيس (شركة الفرنسية للبترول في الجزائر) في عام 1945[13].

وبعد مرور عقد من الزمن، وتحديد في عام 1954، تم العثور على الغاز الطبيعي لأول مرة في جبل برغة قرب عين صالح، وهي مدينة جزائرية تقع في أقصى الجنوب الجزائري، ثم اكتشف أول حقول البترول في اب من عام 1956 في منطقة ايجلي، وبعدها بأسابيع تم اكتشافه في تيفنثورين، في الجنوب الجزائري. وفي الثاني عشر من حزيران عام 1956 تم اكتشاف حقل نفطي كبير في منطقة حاسي مسعود[14].

وهكذا، مع تطور أحداث الثورة الجزائرية، كانت السلطات الفرنسية هي الأخرى تتقدم في عمليات استثمار الموارد الطبيعية في الصحراء(النفط والغاز)

ب. أهداف استراتيجية وعسكرية:

تتضح هذه الأهداف من خلال ما أورده "كورنييه" في كتابه الآنف الذكر، إذ يقول:" **إن للصحاري أهمية إستراتيجية فهي تعوض القارة الأوروبية عما يعوزها من كفاية إستراتيجية، كما أنها يمكن أن تكون مقر للقوات الاحتياطية، والقواعد الجوية**

وسائر الخدمات التي تكون في مؤخرة القوات العاملة، إضافة إلى إمكانية استغلالها في التجارب العسكرية، وزيادة على كونها معدة لتؤدي دورا كبيرا في مستقبل التضامن بالقارة الإفريقية ونقطة اتصال بين مجموعة من الدول الإفريقية"[15].

إذا فإن فكرة الفصل تهدف عسكريا إلى الحفاظ على المراكز العسكرية التي أنشأتها فرنسا في الصحراء لإجراء التجارب المختلفة سواء كانت نووية أو فضائية [16].

ج. الأهداف السياسية:

جاءت فرنسا بمناورة جديدة مفادها أن الصحراء بحر داخلي تتشارك فيه جميع الدول المجاورة، محاولة بذلك تدويل القضية الجزائرية، كما أنها بذرت الخلاف حول الحدود مستقبلا، وقد اعتبرت أن الاحتفاظ بالصحراء سوف يعزز مركز فرنسا في القضاء على الحركات التحررية في إفريقيا حسب زعم "كورنييه" الذي يسترسل في أن الصحراء سوف تلعب دورا خطيرا في دعم السلام والرخاء وذلك عن طريق خلق مؤسسات قادرة على مد الحضارة بعناصر النمو والازدهار، ويواصل المؤلف قوله: **"ستغري الثروات الباطنية رؤوس الأموال في أوروبا الغربية وأمريكا مما يشد أزر الإمبراطورية الفرنسية ويمدها بالعون المالي والحربي والسياسي الذي يتعذر عليها بدونها أن تواصل حربها في الجزائر"** [17].

وبذلك يمكن الملاحظة أن فرنسا حرصت على الاستفادة من أرباح النفط بجلب رأس المال الأجنبي للخروج من ضائقتها

المالية، كما أنها عملت على استعمال هذه القضية ضد الثورة وذلك عن طريق تأليب الرأي العام العالمي ضدها، وعليه يمكن القول أن قضية الفصل كانت عبارة عن مدفع وجهته فرنسا لتصفية الثورة الجزائرية(18).

3. مراحل تجسيد خطة الفصل:

حينما تأكد الفرنسيون من ان الصحراء تختزن احتياطيات هائلة من النفط والغاز، نجدهم انتقلوا في ليلة وضحاها من فكرة الضم إلى الانفصال بالنسبة للصحراء، لأنها تتوافق مع هاجس الخوف من الخروج من الجزائر صفر اليدين، ونية تعوض الغلة التي كانت تشكلها الجزائر على مدار قرن وربع من الزمن. لاسيما وان فرنسا على قناعة تامة من إمكانية تعويض كل شي قد تخسره في الجزائر من ارض وثروات في التل من خلال ما تتوفر عليه الصحراء، إلى جانب ذلك، كان الفرنسيون مقتنعين بالأهمية التي تشكلها مصادر الطاقة الغازية والنفطية في الصحراء، وهي التي تعاني من مسالة ضعف قدراتها في امتلاك المنابع التي تجعلها قادرة على ديمومة اقتصادها، مثلما كانت عليه بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وبهذا تستطيع فرنسا من خلال إمبراطورية الصحراء تعويض خسارتها وفتح المجال أمام الشركات الغربية لاستغلالها اقتصاديا(19). لقد تنبه قادة جبهة التحرير الوطني لهذا المخطط الفرنسي الماكر، وهو ما جعلهم على التأكيد في وثيقة الصومام في أوت 1956 على سلامة كامل التراب الوطني

الجزائري بما فيه الصحراء، واعتبروه شرطاً أساسياً لأي تسوية للقضية الجزائرية في المستقبل [20].

ومع تدفق أول برميل من النفط ازداد الاهتمام بالمنطقة وشرعت فرنسا في تهيئة الأرضية لفصلها عن الشمال، ففي السابع من اب عام 1957 صدر المرسوم الذي قسم المنطقة إلى عمالتين هما: الساورة والواحات، وخلال عام 1958 أصبحت السلطة السياسية في المنطقة بيد وزير مكلف شؤون الصحراء وبذلك هيأ لفكرة الفصل بمنظومة قانونية وبناء على هذه المنظومة فقد أصبحت الجزائر مقتصرة على التل والهضاب العليا (12 عمالة) ولعل السؤال المطروح ما هو السند القانوني الذي اعتمدته فرنسا للاحتفاظ بالصحراء؟ [21].

لقد تذرعت فرنسا بأن الصحراء خالية من السكان وهي مكتشفتها، حسب مقال للسيد "ماكس لوجون" وزير الصحراء يحاول أن يثبت فيه هذه الحجة، ولكنها حجة واهية، هل يكون "لوجون" وزيرا على منطقة خالية؟ ألا يدل التقسيم الإداري على وجود السكان؟. وقد تفطنت فرنسا إلى أن حجتها واهية، لذلك أخرجت سيناريو جديد أخطر من سابقه مفادها أن الصحراء لا تخضع لسيادة بل هي بحر داخلي تتشارك فيه جميع الدول المجاورة [22]. أما نوايا التقسيم فتعود إلى عام 1956 وهو ما يفسر تأكيد مؤتمر الصومام على وحدة التراب الوطني بما فيه الصحراء[23]. وقد نوقش مشروع التقسيم في المجلس الوطني الفرنسي خلال الدورة المنعقدة يومي الثامن والعشرين و التاسع والعشرين من حزيران عام 1958 حين عرض "لوي جوكس" هذا المشروع.

وفي عام 1959 بدأت تعمل على تنفيذ المشروع مستعينة بأحد أعوانها وهو حمزة بوبكر[24]، الذي كفلته بمهمة تهيئة الزعامات المحلية وحشد التأبيد للمشروع، وفي هذا الإطار عقد أول اجتماع عام 1959 بمدينة الأغواط الواقعة في جنوب الجزائر, هدف من وراء ذلك الاجتماع إطلاع بعض الشخصيات المحلية والأعيان على المشروع وضمان تأييدها.

وحسب الشيخ بيوض[25] فإن حمزة بوبكر كان يستدعي الأعيان ونواب عمالة الواحات إلى الأغواط ويجتمع بهم واحد بواحد عارضا عليهم المشروع محاولا إقناعهم به. وفي نفس الفترة عقد اجتماع آخر في سانت أوجين بالعاصمة خلال مأدبة غذاء حضره بعض أعيان منطقة الجنوب ونشطه حمزة بوبكر. وقد كثرت الاجتماعات واللقاءات التي كانت سرية بين الإدارة الفرنسية وبعض النواب والأعيان هدف من ورائها تهيئة الأجواء لمشروع الفصل [26].

وتكررت اللقاءات والزيارات إلى منطقة ميزاب ومنها زيارة "ميشال دوبيري" في أكتوبر 1959، حيث عقد اجتماع في بلدية غرداية حضره رؤساء بلديات واد ميزاب السبعة ونائب ميزاب في المجلس الجزائري ونواب المنطقة في المجلس العمالي ب"ورقلة"، وقد حاول الوفد الفرنسي إقناعهم بتبني فكرة الفصل لكن الجميع رفضوا[27].

وفي نفس الفترة عين حمزة بوبكر ممثلا لسكان الجنوب ومنفذا لفكرة الفصل بدعم من ماكس لوجون، وقد أوعز إلى السلطات الفرنسية بضرورة إيقاف وقمع كل من يعارض الفكرة،

وفي هذا الإطار تم إيقاف أحد أبناء الزاوية التيجانية الذي وقف في وجهه وعارض الفكرة بشدة [28].

وقد كثرت الزيارات واللقاءات خلال عام 1960 تمهيدا للإعلان عن الفصل الذي كان متوقعا التصريح به خلال عقد مجلس العمالة في خريف نفس العام، وحسب الشيخ بيوض وتحسبا لأي طارئ فقد اتصل بالقائد العيد[29] واتفق معه على ضرورة عرقلة المشروع والوقف بحزم في وجه حمزة بوبكر والسلطات الإدارية، كما تم الاتصال بشيخ الزاوية التجانية بتماسين، الذي رحب بالفكرة وتعاهد الثلاثة على الوقوف في وجه الانفصاليين وإفساد مناورتهم ولو كلفهم ذلك حياتهم، وبذلك تشكل حلف ثلاثي ضم الشيخ بيوض ممثلا لميزاب والقائد العيد ممثلا لورقلة وشيخ الزاوية التجانية ممثلا لوادي ريغ وخلال الدورة الخريفية لمجلس العمالة المنعقد بورقلة في خريف 1960 أعلن حمزة بوبكر في أحد أيام الدورة أن جلسة المساء سوف تكون سرية وفعلا خصصت هذه الجلسة لقضية الفصل وحضرها جميع نواب المجلس مسلمون وفرنسيون وافتتحها حمزة بوبكر لخطاب مطول عن لقائه بالجنرال ديغول وحديثه عن الصحراء وفكرة فصلها ثم ختم خطابه بأن طلب من النواب إبداء رأيهم في القضية. وحسب ما أورده الشيخ بيوض فإن النواب تفاجئوا بهذه القضية وترددوا في إبداء رأيهم بكل صراحة وبعد مداخلات استقر الرأي على أن مهمة النواب في المجلس واضحة وهي مناقشة الميزانية وتسطير برامج التنمية أما قضية الفصل فهي من اختصاص كل الشعب ولا يبث فيها إلا بعد استفتاء شعبي، وبذلك فشل الاجتماع الذي كان

يراد له أن يوضح للعالم أن أعيان المنطقة ونوابها مع فكرة الفصل[30].

وعلى الرغم من ذلك، فقد أصدر ديغول يوم السابع من كانون الأول 1960 مرسوما يفصل فيه الصحراء عن الجزائر ويربطها بصورة مباشرة بفرنسا، وتحولت آلة الإدارة الفرنسية لمباركة المشروع وتأييده، وجر أعيان ونواب المنطقة إلى إرسال برقيات التأييد إلى باريس إلا أن الضغط والتهديد لم يؤت أكله. ورغم الفشل الذريع ويأس السلطات الفرنسية من فكرة تحقيقه تحرك "حمزة بوبكر" من جديد حيث حاول هذه المرة عقد اجتماع في بيت أحد أعيان ورقلة حتى يقضي عليه طابع العفوية وعدم الإكراه ويبرز أن فكرة الفصل مبادرة محلية مباركة من الشعب، إلا أن الجميع رفض احتضان هذا الاجتماع. وعليه فقد عقد في مقر العمالة بمدينة ورقلة في نيسان عام 1961 بحضور 54 شخصا، وقد استخدمت السلطات الفرنسية الإكراه واقتياد أعيان المنطقة إلى الاجتماع بواسطة البوليس والجندرمة ورغم القمع والإكراه فقد رفض بعض قياد المنطقة حضور الاجتماع معلنا صراحة أنه ضد تقسيم الجزائر.

وفي شهر تموز 1961 حاولت فرنسا مرة أخرى توريط التوارق في الموضوع إذ استدعى الحاج باي أخموك لحضور احتفالات الرابع عشر من تموز واستقبل من طرف ديغول وفي اليوم الموالي عرضت عليه الفكرة فرد عليها بقوله:" **قد لا أطالب باستقلال الجزائر، ولكن ما أطالب به هو عدم الاستقلال عن الجزائر**". [31]

وأمام الفشل الذريع وتمسك سكان المنطقة بالوحدة، ورفضهم الانسياق وراء هذه المؤامرات الهادفة إلى تمزيق وحدة الشعب لجأت الإدارة الفرنسية إلى أسلوب جديد تمثل في الضغط المالي ضد التجار الصحراويين بالشمال إذ هددهم مدير بنك الجزائر بالإفلاس أن رفضوا تأييد المشروع ومارس البنك ضغوطا مالية خطيرة على هؤلاء، إذ ضيق الخناق على معاملاتهم المالية، ثم أشهر إفلاسهم وقد أشرف على هذه العملية مدير بنك الجزائر الذي عرف باتصالاته بالمنطقة السرية. وقد تكفلت هذه الأخيرة بتنفيذ الجزء الآخر من الفكرة إذ قامت بنسف متاجر الصحراويين في الشمال بالقنابل البلاستيكية، ودمر على إثرها ذلك حوالي 90 متجراً بالعاصمة الجزائر كان أصحابها من الجنوب[32].

أما في المناطق البترولية فقد قامت السلطات الفرنسية بصدار اوامر مختلفة من القمع والتنكيل بعمال ورقلة في هذه المناطق وقامت بنقل أكثر من 1500 عامل إلى المعتقلات بالشمال. أما في ورقلة فقد حاولت فرنسا اشعال الفتنة الطائفية بين اتباع الديانات الإباضية والمالكية وفي هذا الإطار أوعزت إلى بعض الخونة والعملاء فتسلل إلى المسجد المالكي (العنيف) وقاموا بتدنيسه ومزقوا المصاحف والكتب الموجودة فيه.

وقد ألصقوا التهمة ببعض الإباضيين وحدثت مشادات عنيفة تدخل إثرها العقلاء الذين قاموا بتهدئة النفوس وإصلاح ذات البين لتفويت الفرصة على الإدارة التي كانت تريد الاستثمار في هذه الفتنة [33].

ولم يكتف الفرنسيون بسياسة الترهيب بل استعملوا الترغيب إذ حاولوا توضيح محاسن الفصل وتأسيس جمهورية

صحراوية تكون تابعة لفرنسا وتحت حمايتها ويوضع بينها وبين باريس جسر جوي لضمان ازدهارها، وقد تعددت مغريات الفرنسيين لإقناع السكان بالمشروع، ولكن الترهيب ظل الأسلوب المفضل حيث عوقب سكان المنطقة جماعيا وشدد عليهم الخناق فتحولت إلى محتشد كبير، ولم يسلم حتى بعض أعوان فرنسا من الباشاوات والقياد إذ قام رئيس بلدية ورقلة بمصادرة جزء كبير من ممتلكات بعضهم وخاصة الذين وقفوا ضد المشروع[34].

وعلى الرغم من الفشل الذريع والمتكرر، ظلت فرنسا مصرة على تنفيذ الفكرة، إذ عملت من جديد على إيجاد الدعم الدبلوماسي لها، ولذلك قام وفد مكون من حمزة بوبكر وماكس لوجون وزير الصحراء سابقا ومحافظ البوليس السابق بايلو والمحامي بياجي بزيارة إلى النيجر يوم الرابع من شهر كانون الاول عام 1961، واتصل الوفد بالرئيس حماني دبوري وتحدث حمزة بوبكر بصفته ممثلا لسكان الصحراء طالبا دعم النيجر لهذا المشروع مبرزا الفوائد التي ستجنيها من وراء هذا الدعم، إلا أن الرئيس "ديوري" رفض رفضا قاطعا الانخراط في هذه العملية ومن جملة ما قال: **"... لن أعين على خلق كاطنقا" صحراوية"**[35].

ومع ذلك ظلت المجموعة على نشاطها فترة المفاوضات وضغطت على الوفد الفرنسي المفاوض وأوهمته بأن المشروع ما زال قائما، لذلك تقرر عقد اجتماع آخر بورقلة بحضور لوي جوكس ليري بنفسه تفاعل السكان مع المشروع ولو بالإكراه وتقرر يوم 27 فيفري 1962 كموعد له، إلا أن الثورة تصدت لها[36].

وبالتالي فشل مشروع التقسم وذلك بفضل وقوف ابناء الشعب الجزائري صفا واحدا لمواجهة مخططات الاستعمار الفرنسي.

ثانيا: محاولات تقسيم العراق

لقد عملت الولايات المتحدة الامريكية منذ نهاية الحرب الخليج الأولى (1980-1988)، على الدفع بالعراق نحو الانعزال عن المحيط الاقليمي، وما كانت مسالة عملية غزو الكطويت في اب من عام 1990، إلا بداية صفحة جديدة من العمل الجاد من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين نحو دفع العراق نحو هاوية المستقبل المجهول، وحينما وجدت في مسالة الحصار الاقتصادي نتائج غير ذا تاثير مباشر وفعال نحو هذا المصير، أخذت على عاتقها وضع العراق في عنق الزجاج التي تهدف من ورائها تدمير العراق وتفكيك كيانه السياسي والمجتمعي الى جزئيات غير متجانسة لايجمع بينها الا عوامل الصراع والعدائية.

1. الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته السياسية:

مثل الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، بداية مرحلة مأساوية عاشها المجتمع العراقي ومحاولات ذلك الاحتلال بكل السبل والطرق لتفتيت وحدة المجتمع العراقي لخدمة مصالحه الاستعمارية، وقد ساقت الولايات المتحدة العديد من الذرائع من اجل تحقيق مخططها في احتلال العراق، انطلقت من خرافة امتلاك العراق لاسلحة الدمار الشامل[37] وصولا الى دعم العراق لتنظيم القاعدة ومنظمات ارهابية اخرى تهدد الامن والسلم

العالميين[38]. ونتيجة الاحتلال الامريكي[39] خضع العراق الى مجموعة من المتغيرات التي كانت تهدف الى الاخذ به نحو هاوية المستقبل المجهول، وادخاله في معمة الصراع الداخلي القائم على اسس طائفية وعرقية ودينية، تصب كلها في تهشيم المجتمع العراقي من الداخل بغية استباحته والغاء اعتباره الانساني وايقاف دوره السياسي. وكانت مسالة تدمير النظام السياسي في العراق بحجة اقامت منظومة ديمقراطية بحجة تحريك الفكر المجتمعي للانتقال من مرحلة الانفعال اللحظي الى مرحلة الفعل التاريخي، بحسب حاجات ورغبات وقدرات المجتمع العراقي في مختلف جوانبه الحياتية. ولكن الذي حدث انها قامت بتفكيك الدولة عندما حلت الجيش والقوى الامنية وموؤسسات الدولة المختلفة[40].

وادعت الولايات المتحدة الامريكية ان الغاية المرجوة من وجودها العسكري، الاحتلال، هو الاصلاح والديمقراطية في العراق، الا ان ما جرى في العراق كان على النقيض مما ادعت، اذ سادت الفوضى والعنف والتهجير وسوء الخدمات والفساد المالي والاداري، والاسوء من ذلك كرست مفاهيم الكراهية والعدائية بين طوائف عاشت قرون طويلة متحابه متعاونه، حينما زرعت بذور الطائفية، التي هي وليدة الاحتلال الامريكي. وعملت على تاصيل هذا التوجه، حينما قامت بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي مرورا باستصدار قانون ادارة الدولة (المرحلة الانتقالية)، وصولا الى كتابة دستور دائم للبلاد، لايمكن وصفه الا على انه الوثيقة التي كرست مشروع تقسيم العراق في اقرب الاجال[41].

2. الولايات المتحدة الامريكية وتكريس ثقافة التفتيت في العراق:

ان العراق، مثل بقية المجتمعات العربية الاخرى، يعيش وفق نسق اجتماعي وسياسي متوافق على الرغم من حالة عدم التجانس الثقافي، الديني، المذهبي، الاثني. وهذه الفسيفساء في التكوين المجتمعي يمكن اعتباره سيف ذو حدين، يمكنه أن يساهم في الدفع بالمجتمع إلى الأمام من خلال إزدهاره وتقدمة، وذلك عن طريق تحقيق معطى التوافق والتعايش، كما قد يكون له تأثيرا سلبيا من خلال افرازه الصراعات بين هذه المكونات[42]، لا سيما في ظل غياب ثقافة دينية وسياسية، ومنطق القبول والتعايش مع الآخر، بالاضافة الى ذلك المتغير الخارجي (الاستعمار القديم والجديد) ودوره في اللعب على وتر النعرات الدينية والمذهبية، لزعزعة البنيان الاجتماعي وتحقيق أهدافه الإستراتيجية وهي تفتيت وتقسيم كل من المجتمع والدولة وهو ما عمل عليه الاحتلال الامريكي في العراق[43].

ونتيجة السياسة الأمريكية الساعية الى تدمير العراق، أصبح الصراع الطائفي والطائفية السياسية مرتعاً خصبا للصراع والتطاحن المذهبي في العراق، وساهمت عدة عوامل على انتشارها، وفي مقدمتها: وجود بيئة مثالية لتكريس البعد الطائفي، والدور الأمريكي الذي سعى إلى تقريب الطائفة وأبعاد أخرى عن مزايا الحكم والدولة، مما كرس حالة من الاختلال في المنظومات الفكرية للعديد من العراقيين، ولاسيما ممن يستفيد من تأجيجها، حينما ارتبط وجوده ببقائها[44].

وبعد الاحتلال لأمريكي للعراق مباشرة، اتضح البعد السياسي للممارسة الطائفية التي خلقتها قوات الاحتلال، فلم يعد الحديث و التداول عن شيء اسمه الشعب العراقي، بل فقط أصبح يتكلمون عن سنة – شيعة – تركمان – اكراد ... وما زاد من تكريس هذه الممارسة هو قيام الإدارة الأمريكية بتأسيس أول مجلس مؤقت للحكم أسسه بريمر من اجل المشاركة السياسية، ليتخذ منذ تعيينه العديد من القرارات السياسية والاقتصادية، لكن إجراءاته ظلت بلا غطاء سياسي أو قانوني وإن توفر لها غطاء الشرعية الدولية من خلال قرار مجلس الأمن، فكان لابد من إيجاد تشكيل إداري محلي يكون غطاء سياسيا للقرارات الأميركية، ولذلك دعمت واشنطن إنشاء سلطة عراقية[45].

جرى اختيارها وفق محاصصة عرقية وطائفية استنادا إلى تقديرات خاصة بسلطة الاحتلال حول النسب السكانية. وهكذا وفي أواسط تموز 2003 جرى الإعلان عن تأسيس مجلس الحكم من خمسة عشر من قيادات المعارضة السابقة وبنظام رئاسة شهرية دورية بين أعضائه، ثم تفرع فيما بعد إلى مجلس وزراء، وظل المجلسان تحت الإشراف الرسمي للإدارة الأميركية ،والذي تم تأسيسه أيضا بناء على "المحاصصة" الطائفية. هذا من جانب ومن جانب آخر قام الاحتلال الأمريكي بحل الجيش العراقي وكل الأجهزة الأمنية للدولة العراقية السابقة[46]. كما اصدر عدد من القوانين التي زادت من النفور بين ابناء الشعب العراقي وعوضت ذلك الادارة الامريكية بتأسيس جيش وقوة امنية ضعيفة خدمة لمصالحها المرسومة في العراق التي تهدف الى خلق صراعات طائفية ببين كل مكونات المجتمع العراقي[47].

وبعد كل هذه التطورات تم إطلاق دستور مؤقت ،وبدافع اكمال المشروع الطائفي وتفتيت المجتمع العراقي اقدمت الادارة الامريكية اي ادارة الاحتلال على تشكيل حكومة مؤقتة، وإجراء انتخابات عامة وخلال كل هذه الخطوات شابتها ممارسات طائفية بين كل من الشيعة و السنة والأكراد والتركمان، والتي غذتها الإدارة الأمريكية سعيا منها لتقسيم العراق[48].

هذه الاجراءات التي عملت بها الولايات المتحدة الامريكية لم يكن الهدف منها الا لتحقيق هدف واحد وهو تقسيم العراق بدولته ومجتمعه الى كيانات صغيرة, ولابد لنا هنا من الإشارة الى قرار مجلس الشيوخ الامريكي الذي صدر يوم الاربعاء السادس والعشرين من ايلول عام 2007، الذي ينص على تقسيم العراق الى ثلاث دويلات سنية وشيعية وكردية تحت زعامات عديدة منها وقف الاقتتال الطائفي ومقاتلة الارهاب وغيرها من الحجج والأعمال المفبركة، ولكن هذا المشروع لن يقف عند تقسيم العراقية، وانما متجه الى شرق أوسطي جديد وتقسيم المقسم استكمالا لاتفاقية سايكس- بيكو والتي قسمت الوطن العربي[49]. علما بان هذا القرار، وان كان يدل دلالة واضحة على ان السياسة الامريكية تجاه العراق تسعى الى تفتيته وتقسيمه، الا ان يتناقض مع شعارها الذي رفعته حينما شنت حربها على العراق في عام 2003، حينما ادعت من انها تعمل على نشر الديمقراطية والحرية في العراق، بادعائها من ان العراقسيكون نموذجاً للفعل الديمقراطي في المنطقة، ونصبت نفسها لان تكون هي الرقيب في المساعدة على إرساء قواعد الديمقراطية والحرية[50]. ولكن شي من هذا لم يتحقق، وإنما جعلت من العراق مرتعاً للقوى الاقليمية

تعمل بكل حرية على تصفية حساباتها وتنفيذ اجنداتها، في حين كانت العملية الديمقراطية في العراق تمشي على عكاز الفشل وتأثير تلك القوى الاقليمية، مع سياسي المحاصصة والديمقراطية الطائفية، التي مقتها الشعب العراقي. ولاسيما ان تجذر المحاصصة الطائفية والقومية واتساعها، قوض فرص بناء مؤسسات ديمقراطية ودولة المواطنة وضمان الحقوق والحريات، وبهذا غيبت مصالح الشعب والوطن على حساب مصالح هذه الكتل[51].

ثالثا: الاستعمار واستراتيجية التقسيم في الوطن العربي:

من خلال ما سبق، نجد ان استراتيجية القوى الاستعمارية، بكل اشكالها القديم والجديد، تركز على بعد محدد، وهو اتباع الية التقسيم. التي تستند على ادوات عدة، مثل: النعرات الطائفية، العرقية والقومية. ومن هنا، نجد ان القوى الاستعمارية كلما احترقت بيدها ورقة اخرجت الاخرى بهدف تحقيق اطماعها واهدافها التي تسعى اليها. ومن اجل ان يكون مصير المشروع الامريكي في تقسيم العراق الفشل مثلما فشل المشروع الفرنسي في فصل الصحراء عن الجزائر علينا ان نستلهم الدروس، نحن كعراقيين، من التجربة الجزائرية التي علمت الفرنسيين درسا ان الشعب بناء واحد موحد لا فرق بين عربي او امازيغي او سكان الشمال والجنوب. وحينما وجدت فرنسا المجتمع الجزائري متماسكة وملتف حول ممثلة الشرعي ، اعني جبهة التحرير الوطني الجزائري، لم يكن مصير مخططات الا التلاشي والفشل، وتحقق الاستقلال وغدت الجزائر حرة موحدة. ولهذا علينا

كعراقيين الوقوف صفا واحدا رافعين شعار نبذ الطائفية السياسية التي نخرت كيان الدولة وفتت المجتمع العراقي ولحمته وهويته الوطنية في مواجهة المشروع الامريكي وحلفائه الاقليميين عبر رفض كل اشكال الطائفية السياسية والمحاصصة وجعل المواطن هو الاساس لكل عملية سياسية بهدف الوصول الى اقصى الاماني بحياة كريمة وامنة لكل العراقيين.

ولابد من الاشارة هنا، الى ان العامل المشترك الذي يجمع بين موضوعي البحث، قضية الصحراء وتقسيم العراق، هو الرغبة للقوى الكبرى في السيطرة على موارد ومقدرات الدول العربية، فموارد الطاقة واهميتها هي التي دفعت فرنسا للعمل بكل جهد لفصل الصحراء عن الجزائر والاستفادة من خيراتها، والنفط هو الذي جعل الولايات المتحدة الامريكية لاتتردد في اتخاذ قرار الحرب والاحتلال ومن ثم العمل على تفتيت وتقسيم العراق. لاننا لا نكشف عن سر ان قلنا ان العراق يمتلك ثاني اكبر احتياط نفطي في العالم فضلا عن سهولة استخراجه وانخفاض تكاليف انتاجه[52].

رابعا: الاستنتاجات:

من خلال العرض السابق، يمكننا الخروج بالاستنتاجات التالية:

- إن مشروع فصل الصحراء هو مناور ديغولية هدف من ورائها ضرب الوحدة الوطنية للجزائر، حيث اراد من خلالها إطالة أمد المفاوضات بهدف استمرار استنزاف فرنسا للثروات النفطية والغازية.
- وقفت قيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية في وجه المخطط الفرنسي، بفضل تجذرها في صفوف الشعب الجزائري، والذي اعتبرته قاعدتها الخلفية تحركه بسرعة فائقة متى شاءت، وقد أكدت مظاهرات السابع والعشرين من شباط بمدينة ورقلة خير دليل على ذلك.
- أصبحت للصحراء أهمية كبيرة وزادت من محاولات فرنسا في فصل لصحراء ولاسيما بعد اكتشاف الثروات البترولية والغاز في الصحراء.
- كان تكاتف ابناء الشعب الجزائري ووقوفهم صفا واحدا بوجه المشروع الفرنسي لفصل الصحراء هو أساس افشال هذا المشروع.
- ان المشهد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي لم يعد يعبر الا صورة قاتمة للمستقبل، فالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي دمرتها الة الاحتلال الأجنبي،

وممارساتها اللا إنسانية للشعب العراقي وتركيبته الاجتماعية ساهمت في تكريس مفاهيم العنف والكراهية.

- ان المسألة الطائفية في العراق هي مسألة صراع سياسي بالدرجة الأولى وتخوضه بأدوات طائفية، وذلك محاولة منها للتعبئة السياسية وحشد أتباع كل طائفة على حدة. ولكن الشعب العراقي باختلاف مشاربه اثبت انه قادر على عزل تلك القوى التي تعمل من اجل تفريق صفوف، وخير دليل على ذلك هي تلك المظاهرات التي دعمت رئيس الحكومة من اجل إصلاح الامور واعادتها الى نصابها، اذ انها لم تظهر عن اي هوية طائفية. وهذا يعني ان العراق قادر على تجاوز محنة إذا ما توفرت الإرادة الوطنية بعيدا عن إي اجندة خارجية.
- لم يعد المحدد الإقليمي الذي يتحرك بناء على مصالحه السياسية والإيديولوجية محددا جوهريا، إما بتأجيج الصراع عبر الدعم السياسي والعسكري، وإما بتخفيف حدته باللجوء إلى التوافقات وتحقيق التوازن، قادرا على لجم صوت الشعب العراقي ودعوته إلى الوحدة والتراص من اجل إنقاذ العراق من إي محاولة لتقسيمه.

الهوامش:

1. جاءت فكرة تأسيس جبهة التحرير الوطني الجزائرية بعد مخاض سياسي بدا من نهاية الحرب العالمية الثانية، اذ وجد عدد من الشباب الجزائري المناضل في صفوف الاحزاب التقليدية عجزها في الوصول بالقضية الجزائرية الى الهدف المنشود. وكان غالبية هؤلاء من أعضاء المنظمة الخاصة، اذ اجتمع 22 منهم في يوم 25 حزيران 1954 وقرروا انتخاب قيادة تتألف من ستة أعضاء على راسهم محمد بوضياف، عرفت باسم لجنة الستة. وقررت هذه اللجنة بعد سلسلة من الاجتماعات اعلان الثورة في الأول من تشرين الثاني. للتفاصيل ينظر: بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني الجزائري، بيروت، دار النفائس للطباعة، 1990.
2. كانت تقديرات بعض الجيولوجيين الفرنسيين حول احتياطيات النفط والغاز الجزائري بما يعادل ربع ثروة الشرق الأوسط آنذاك. وهذا امر طبيعي، أن يجعل فرنسا تقاتل قتال مستميت من اجل فصل الصحراء الجزائرية. ينظر: مسعود مجاهد، مشاريع ديجول في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د. ن، ص 6.
3. يجمع العديد من الباحثين على أن القرار الفرنسي بامتلاك وإنتاج السلاح النووي يحمل عدة دلائل وأبعاد إستراتيجية وسياسية. وارتبط هذا القرار بالمتغيرات الدولية والإقليمية التي أجبرتها على تدعيم القرارات العسكرية لحلف الشمال الأطلسي بحكم طبيعة الأخطار الأمنية التي كانت دول غرب أوربا تواجهها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ تبلورت القناعة لدى الفرنسيين على أهمية المضي قدما في المشروع النووي الفرنسي لإغراض عسكرية نتيجة الاختلال بالتوازنات بين قطبي الحرب الباردة(الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي)، وفي مقدمتها الأزمة التي عرفت بـ(فجوة الصواريخ)، وهي الأزمة التي سجلت خللا في ترسانة الصواريخ الأمريكية بالمقارنة بالترسانة السوفيتية. فضلا عن رغبة فرنسا في استقلالية القرار النووي الفرنسي عن الهيمنة الأمريكية. للتفاصيل عن نشأة وتطور المشروع النووي الفرنسي، ينظر: عمار جفال وآخرون، **استعمال الأسلحة المحرمة دوليا**

طيلة العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر... الأسلحة النووية نموذجا، الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص 29-48.

4. من خلال تتبع موضوع تطور وتنامي المصالح الفرنسية في الصحراء الجزائرية، من أنها تعاملت مع موضوع التفجيرات النووية بخط مواز مع فكرة انفصال الصحراء. لان القانون الفرنسي يمنع قيام تجارب نووية على الأراضي الفرنسية. وهنا يتبلور التساؤل الآتي: ماهي الأرضية التي استندت عليها السلطات الفرنسية في تنفيذ التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية، وهي وفق القانون الفرنسي جزءا من الأراضي الفرنسية. وهنا يظهر خبث التوجه الفرنسي في تكريس مفهوم أن الصحراء ليس جزائرية، وان خسرت فرنسا الجزائر فإنها سوف تحتفظ بالصحراء، من منطلق الحد الأدنى للخسارة. فالمسالة من هنا لم تكن جريمة ضد الإنسانية، وهو لايمكن نكرانه، وإنما كان لعبة سياسية أرادت من خلالها فرنسا تأكيد مخططها في الاستيلاء على الصحراء الجزائرية، وهي التي كانت تزهق الروح أمام ضربات مجاهدي الجزائر. ينظر على سبيل المثال تعليق جريدة المجاهد بهذا الخصوص: **جريدة المجاهد**، العدد 22 في: 16 نيسان 1958.
5. لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، ط1, دار السبيل للنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص 195.
6. محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق جديدة وصور نادرة تنشر لأول مرة، دار مدني للطباعة والنشروالتوزيع، الجزائر، 2008، ص 223.
7. لزهر بديدة ، المصدر السابق، ص 196-197.
8. الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص 196.
9. مسعود مجاهد، مشاريع ديجول في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د. ت، ص 5.

10. شارل ديغول: فرنسي ولد يوم 22 نوفمبر عام 1890 بمدينة ليل الفرنسية، التحق بالجيش الفرنسي مباشرة بعد حصوله على شهادة البكالوريا، تدرج في الرتب العسكرية إلى أن وصل إلى درجة جنرال سنة 1940، شكل مقاومة سياسة وعسكرية لاسترجاع بلاده سنة 1944، والمعروف أن ديغول زاوج بين العمل العسكري والسياسي والفكري منذ كان في الجندية فقد شارك في الحربين الإمبرياليتين، اعتزل الحياة السياسية وتفرغ إلى رحلاته وكتاباته الخاصة، إلى أن توفي في 9 تشرين الثاني 1970،للمزيد من المعلومات ينظر:

Black C.E.,and Helmreich, E.C.,Twentieth century Europe, New York,Fourth printing, 1967,p.67.

11. شارل ديغول، مذكرات الأمل، التجديد 1958-1962، ترجمة: سموحي، بيروت، دار عويدات، 1971، ص 129.

12 .RabahMahiout, Le Petrolealgerien, alger, 1974, P.114.

13. جريدة المجاهد(تونس)، العدد 93 في: 10 نيسان 1961.

14. المصدر نفسه.

15. مسعود مجاهد، المصدر السابق، ص 668.

16. الحاج موسى بن عمر، المصدر السابق، ص 194.

17. مسعود مجاهد، المصدر السابق، ص 662.

18. أندريه ماندوز، الثورة الجزائرية عبر النصوص، ترجمة: ميشال سطوق، مراجعة وإشراف: سمير سطوق، الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، 2007، ص 187.

19. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية: دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر**، الجزائر، د. ت، ص21.

20. الحاج موسى بن عمر، **بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص 193-194.

21. لزهر بديدة، المصدر السابق، ص 200-201.
22. أندري ماندوز، المصدر السابق، ص 189.
23. المصدر نفسه، ص 189.
24. المصدر نفسه، ص 200.
25. حمزة بوبكر، هو أبو بكر بن حمزة بن قدور ولد يوم الخامس عشر من حزيران عام 1912، درس بواحة بريزينا ثم درس بثانوية وهران واشتغل في التعليم، أصبح نائبا في مجلس عمالة الواحات عام 1958، ثم رئيسا لهذا المجلس، دافع على مشروع فكرة الفصل، بعد الاستقلال انتقل إلى فرنسا الى ان عين مسؤولا على مسجد باريس، توفي عام 1995.للمزيد من المعلومات ينظر: محمد الأمين بلغيث، المصدر السابق، ص 224
26. ولد في عام 1899 بغرداية جنوب الجزائر، حفظ القرآن قبل سن البلوغ، ثم أخذ مبادئ العلوم الشرعية واللغوية على يد بعض المشايخ المشهورين ومنهم شيخه الحاج عمر بن يحيى، وتبنى الحركة العلمية والنهضة الإصلاح في قريته. وما لبث أن اعتلى منبر الوعظ بمسجدها. وفي عام 1925 أسس معهد الشباب للتعليم الثانوي. وفي عام1940 حكمت عليه الإدارة الاستعمارية بالإقامة الجبرية، قادة الحركة الإصلاحية بالجنوب الجزائري. وفي عام 1947 دخل معترك الحياة السياسية، فطالب برفع حكم الإدارة العسكرية عن الصحراء، وإلحاقها بالشمال. انتخب ممثلا لوادي ميزاب في المجلس الجزائري، وأعيد انتخابه عام 1951، أصبح ما بين 1954 و1962 محور النشاط الثوري في ميزاب، وفي اب 1962 عين عضوا في اللجنة التنفيذية المؤقتة. توفي عام 1981.للمزيد من المعلومات ينظر: عاشور الناصر، الرجال الأصل، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع:www. elraaed.com
27. الشيخ إبراهيم بن عمر بيوض، أعمالي في الثورة، باتنة، الزيتونية للإعلام والنشر، د.ت، ص 34.
28. الحاج موسى بن عمر،المصدر السابق، ص 55.

29. محمد الأمين بلغيث،المصدر السابق، ص 225.
30. الشيخ إبراهيم عمر بيوض، المصدر السابق، ص 34.
31. المصدر نفسه، ص 35.
32. عبد السلام بوشارب، الهقار أمجاد وأنجاد، الجزائر، المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص 143.
33. لزهر بديدة، المصدر السابق، ص 202.
34. الشيخ إبراهيم بيوض، المصدر السابق، ص 45.
35. الشيخ إبراهيم بيوض، المصدر السابق، ص 45.
36. أندريه ماندور، المصدر السابق، ص 189؛ بن خدة (بن يوسف) ،اتفاقية إيفيان، ترجمة: لحسن زغدار، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعي، 1987، ص 122.
37. لم تتمكن الولايات المتحدة الامريكية من اقناع ذاتها قبل بقية دول العالم من ان العراق كان يمتلك اسلحة الدمار الشامل، ومن هنا جاءت حججها واهية وغير مقنعة وانما هدفها الاساس هو تدمير العراق كونه عقبه امام مشروعها الاستعماري في المنطقة. حول هذا الموضوع ينظر: سكوت ريتر، نزع اسلحة الدمار الشامل في العراق، مقال منشور في مجلة: المستقبل العربي، العدد(258)، السنة 2000، بيروت، ص 63-75.
38. انتوني كردسمان وخوسيه راموس، الحرب على العراق ... يوميات، وثائق ويوميات، مقال منشور في مجلة: المستقبل العربي، العدد(152)، السنة 2007، بيروت، ص 101.
39. للمزيد من المعلومات حول الموضوع، ينظر: منار محمد رشوان واخرون، احتلال العراق: الاهداف والنتائج والمستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ط1.
40. انتوني كردسمان واخرون، الاحتلال الأمريكي المشهد الاخير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ط1، ص 95-96.
41. المصدر نفسه، ص 97.
42. فضل التهامي، العراق والتقسيم الطائفي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع: www.ahewr.com

43. كاظم شبيب، المسألة الطائفية، تعدد الهويات في الدولة الوحدة، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت, 2011, ص 96.
44. فضل التهامي، المصدر السابق, ص 6.
45. مصطفى علي العبيدي، صفحات من احتلال العراق، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2008، ص 138- 139 .
46. احمد السلماني، موقف اسرائيل من الأزمة العراقية، مقال منشور في مجلة: السياسة الدولية، العدد (132)، السنة 2006، القاهرة، ص 162.
47. المصدر نفسه، ص 140.
48. مصطفى علي العبيدي، صفحات من احتلال العراق، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2008, ص 138- 139.
49. عبد الاله الراوي، تفتيت العراق والوطن العربي ... مطلب صهيوني- صليبي - صفوي, منشور على شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) على الموقع: www.gvenc.com
50. سعيد الاوندي، امريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والتوزيع، 2004، ط2، ص 57.
51. علي العبيدي، ديمقراطية العراق الجديد: متطلبات تنفيذ الرؤية المستقبلية، مقال منشور في مجلة: جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد1، العدد 20، السنة 6، تكريت، ص 362.
52. نعوم تشومسكي وجلبير الاشقر، السلطان الخطير، السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط، ترجمة: ربيع وهبه، بيروت، دار الساقي، 2007، ط1، ص 134.